أثر المخاطر الرأسمالية في ربحية المصارف التجارية الليبية

(دراسة تطبيقية لمصرفي الجمهورية والصحارى للفترة 2008–2015)

د. رضا منصور شينـه*

أ. وليد رمضان سالم**

الملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى الأصول، نسبة رأس المال إلى القروض، نسبة رأس المال إلى الودائع) في الربحية المصرفية لمصرفي الجمهورية والصحارى مقاساً بـــــــ(معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الودائع) خلال الفترة (2008–2015)، وقد تمّ استخدام المنهج الكمي الذي اعتمد على تحليل سلسلة زمنية لمتغيرات الدراسة في مصرفي الجمهورية والصحارى باستخدام الانحدار البسيط بواسطة حزمة SPSS، وكانت أبرز نتائج الدراسة أن مصرف الصحارى يعتبر أكثر خطورة من مصرف الجمهورية في مؤشرات المخاطر الرأسمالية، حيثُ كان مصرف الجمهورية أكثر تفوقاً في مؤشرات الربحية المصرفية قياساً بمصرف الصحارى. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في السياسات المتبعة من قبل إدارة المصرفين في كيفية التعامل مع رأسمالهما من حيث التوظيف الصحيح والمجدي لكي يكون ايجابياً ويصب في صالح المساهمين والمودعين على حد سواء. كما أوصت الدراسة أيضاً بضرورة تنويع مصادر التمويل في ظل التطورات المتسارعة في حركة السوق وانعكاساتها على الاستثمارات الموجهة في مجال واحد، وهو ما تنتهجه أغلب المصارف العالمية لكي تتحاشى المخاطر التي تتعرض لها وعلى وجوه الخصوص المخاطر الرأسمالية وبالتوافق مع المعايير التي وضعتها بازل.

الكلمات الدالة: المخاطر الرأسمالية، الربحية المصرفية، المصارف التجارية.

*- أستاذ مساعد بعلم التمويل/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس R.shita@uot.edu.ly

**- أستاذ مساعد بعلم التمويل/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس / W.salem@uot.edu.ly

Study summary:

The study aimed to demonstrate the impact of capital risks (ratio of capital to assets, ratio of capital to loans, ratio of capital to deposits) on the bank profitability of the banks of the Republic and Sahara, measured by (rate of return on assets, rate of return on property rights, rate of return on deposits) During the period (2008-2015), the quantitative approach was based on a time series analysis of the study variables in the Republic and Sahara Banks using simple regression by the SPSS package. The most prominent results of the study were that Sahara Bank is considered more dangerous than Jumhouria Bank in indicators of capital risks, whereas Jumhouria Bank was more superior in banking profitability indicators compared to Sahara Bank. The study recommended the necessity of reconsidering the policies followed by the management of the two banks in how to deal with their capital in terms of correct and feasible employment in order for it to be positive and in the interest of shareholders and depositors alike. The study also recommended the necessity to diversify the sources of financing in light of the rapid developments in the market movement and their repercussions on directed investments in one area, which is what most international banks follow in order to avoid the risks they are exposed to, in particular the capital risks, and in line with the standards set by Basel.

Key words: Capital risks, Profitability, Commercial banks.

1. الإطار العام للدراسة:

1.1 المقدمة

يمثل النظام المصرفي أحد أهم الدعامات الرئيسة لتنمية واستمرار النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وذلك من خلال تقديم التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومما لاشك فيه أن المصارف التجارية تعتبر أحد المكونات الأساسية للنظام المصرفي، وذلك من خلال قيامها بدور الوسيط المالي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولعلّ الهدف الرئيس لأي مؤسسة مالية أو اقتصادية هو تحقيق عائد مقبول، هذا العائد لا يتأتى إلا بالتعرض إلى درجة من المخاطرة، فالمخاطرة جزء لا يتجزأ من بيئة الأعمال خاصة في مجال العمل المصرفي، فمع تنوع الخدمات المالية وزيادة حجم المعاملات المصرفية نتيجة ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي، أصبحت المصارف التجارية تواجه مخاطر متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف لآخر، مما يحتم على القائمين على هذه المصارف تقييم وتحليل ودراسة هذه المخاطر، ومن ثم إداراتها بالشكل الصحيح، من أجل نجاح المصرف وضمان استمراره في السوق المصرفية وتحقيقه لعوائد مرضية بأقل مخاطر ممكنة، ولعلّ من أهم المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية المخاطر الرأسمالية أو مخاطر عدم كفاية رأس المال.

تأسيساً على ما سبق وفي ظل الأهمية الخاصة للدور الذي تقوم به المصارف التجارية تأتي هذه الورقة للوقوف على دراسة المخاطر الرأسمالية لمصرفين من كبرى المصارف الليبية هما مصرفي الجمهورية والصحارى كعينة من المصارف التجارية الليبية وأثر هذه المخاطر على الربحية المصرفية.

2.1 مشكلة الدراسة

في ظل الأهمية الخاصة للمصارف التجارية ولما لها من دعم من خلال توفير الأموال اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة ونتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي خلال العقدين الماضيين وتزايد عدد المصارف المحلية التجارية والاستثمارية والإسلامية في السوق المصرفي الليبي، وما صاحب ذلك من صدور تشريعات جديدة خاصة بالجهاز المصرفي كصدور القانون رقم (1) لسنة 2005 والقانون رقم (23) لسنة 2012 والقانون رقم (1) لسنة 2013، ازدادت درجة المنافسة فيما بينها، وخاصةً التجارية منها، مما ترتب عليه تعرض المصارف التجارية للعديد من المخاطر المصرفية المختلفة ولا سيما المخاطر الرأسمالية، مما يحُد من ممارسة نشاطها والقيام بوظائفها المتعددة وتقديمها لخدماته المختلفة، وبالتالي تحقيق أهدافها المنشودة.

عليه تكمن مشكلة الدراسة في دراسة نوع من أهم أنواع المخاطر ألا وهي المخاطر الرأسمالية ومعرفة تبعاتها وأثارها كون هذه المخاطرة في حالة عدم قدرة أي مصرف على مواجهتها أو التقليل من أثارها ستفتح حتماً الباب أمام أنواع أخرى من المخاطر.

فالمخاطر الرأسمالية تنشأ من مصدرين أساسيين هما: زيادة الالتزامات بمعدل أكبر من معدل زيادة حقوق الملكية، وتحقيق خسائر سنوية مرحلة من عام لآخر. وترجع هذه المخاطر كما أكد كلٍ من (خريوش، والعبادي، 2004) لعدم كفاية رأس المال في مواجهة المخاطر والتي تصل إلى أموال المودعين والدائنين، كما تعبر عند عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.

وتكمن خطورة هذا النوع من المخاطر كونه يفتح الباب أمام المخاطر الأخرى التي تهدد مستقبل المصرف في استمراره ونموه، ولاسيما على مستوى ثقته

وسمعته أمام المساهمين والجمهور وغيرهم والذين يعدون بأصحاب المصالح الحقيقيين لهذه المؤسسة المالية المهمة، لذا فإن أي تذبذب في هذه الثقة ستنعكس سلباً على أداء المصرف وكفاءته المالية، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

هل يوجد أثر للمخاطر الرأسمالية في الربحية المصرفية للمصارف التجارية الليبية؟

3.1 أهدف الدراسة:

تهدف الدراسة أثر المخاطر الرأسمالية في الربحية المصرفية لمصرفي الجمهورية والصحارى مقاساً بمعدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الودائع خلال الفترة (2008– 2015)، وبالتالي تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بإمكانية مواجهة هذه المخاطر واحتوائها للتقليل من تبعاتها على أداء ومستقبل المصرفين.

4.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، والذي يتناول المخاطر الرأسمالية وأثرها في الربحية المصرفية لمصرفي الجمهورية والصحارى، حيث أن حجم الفوائض المالية للمصارف، يمكن أن يسهم في عمليات الاستثمار والتمويل في الاقتصاد بشكل عام وسوق الأوراق المالية بشكل خاص، فضلاً عن الدور الذي تلعبه المصارف من خلال مزاولة أنشطتها لاسيما منح الائتمان وقبول الودائع وغيرها من الأنشطة ما يُحتم على القائمين على المصارف دراسة مركزه المالي و رأسماله لكي لا يتعرض إلى مخاطر تتعلق بعدم قدرة المقترضين على سداد الاستحقاقات، أو عدم الحصول على التمويل اللازم لتغطية الالتزامات وغيرها. وهنا تبرز الآثار الناجمة للمخاطر الرأسمالية وأهمية دراستها وانعكاسها على الربحية المصرفية.

5.1 فرضيات الدراسة:

H_{O1}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى الأصول) على معدل العائد على الأصول لمصرفي الجمهورية والصحارى.

H_{O2}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى الأصول) على معدل العائد على حقوق الملكية لمصرفي الجهورية والصحارى.

H_{O3}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى الأصول) على معدل العائد على الودائع لمصرفي الجمهورية والصحارى.

H_{O4}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى القروض) على معدل العائد على الأصول لمصرفي الجمهورية والصحارى.

H_{O5}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى القروض) على معدل العائد على حقوق الملكية لمصرفي الجهورية والصحارى.

H_{O6}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى القروض) على معدل العائد على الودائع لمصرفي الجمهورية والصحارى.

H_{O7}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى الودائع) على معدل العائد على الأصول لمصرفي الجمهورية والصحارى.

H_{O8}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى الودائع) على معدل العائد على حقوق الملكية لمصرفي الجهورية والصحارى.

H_{O9}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى الودائع) على معدل العائد على الودائع لمصرفي الجمهورية والصحارى.

6.1 أنموذج الدراسة:

يوضح الشكل التالي أنموذج الدراسة المستخدم:

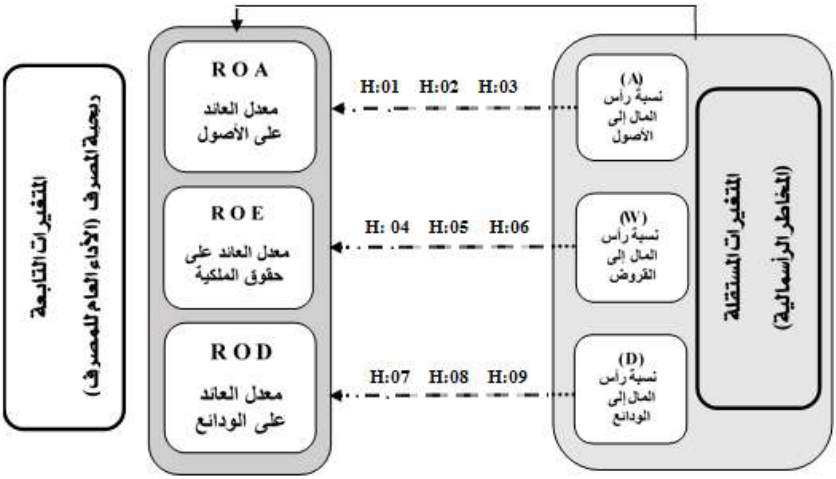

شكل رقم (1) يوضح نموذج الدراسة

المخطط من إعداد الباحثان

7.1 حدود الدراسة:

حُدد موضوع الدراسة بدراسة أثر المخاطر الرأسمالية في الربحية المصرفية لمصرفي الصحارى والجمهورية خلال الفترة 2008-2015.

1. حدود زمانية:

حُددت الفترة الزمنية التي أُخضعت فيها بيانات مصرفي الصحارى والجمهورية للتحليل والدراسة من سنة 2008 إلى سنة 2015.

2. حدود مكانية:

تتمثل حدود الدراسة المكانية في الإدارة العامة لمصرفي الصحارى والجمهورية بمدينة طرابلس باعتبارها الإدارة المسئولة على إعداد القوائم المالية.

3. حدود علمية:

تمّ الاعتماد على القوائم المالية لمصرفي الصحارى والجمهورية خلال فترة الدراسة 2008 – 2015، والمقابلة الشخصية، مع الاستعانة بما هو متوفر من كتب ومراجع ودوريات علمية.

8.1 منهجية الدراسة:

1. المنهج المتبع وأدواته البحثية:

تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، حيث يهتم هذا المنهج بالتعرف على مظاهر المشكلة، ويشمل تحليل البيانات وقياسها للتوصل إلى توصيف دقيق للمشكلة ونتائجها وقد اقترن ذلك بإجراء تجربة كمية إحصائية تعزز إمكانية استقراء منهجاً علمياً، كما تم إتباع منهج دراسة الحالة باعتبار أن الدراسة مقتصرة على دراسة حالة مصرفي الصحارى والجمهورية.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مفردات المخاطر الرأسمالية لمصرفي الصحارى والجمهورية خلال الفترة 2008–2015 والبالغ عددها ثلاثة مخاطر بواقع ثمانية وأربعون مشاهدة.

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

أُستخدم في هذه الدراسة المنهج الكمي الذي يعتمد على تحليل سلسلة زمنية لمتغيرات الدراسة لمصرفي الجمهورية والصحارى خلال الفترة الممتدة 2008-2015، وتم استخدام مقدر OLS للتحقق من سكون السلاسل الزمنية الخاصة بالدراسة من عدمها، تُمّ اختبار (K-S) للتوزيع الطبيعي، كما تم فحص مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في بواقي نماذج الانحدار المقدرة، التي يؤثر وجودها على دقة المعاملات المقدرة وتحيزها، وذلك باستخدام اختبار ((DW Durbin-Watson.

9.1 الدراسات السابقة:

تناول الأدب التمويلي عدداً من الدراسات التي اختبرت المخاطر بشكل عام وأثرها على ربحية المصارف، ولعلّ من أبرز هذه الدراسات ما تناوله (الغصين، العلي، 2010) في دراستهم التي هدفت إلى تحديد أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية ضمن الصناعة المصرفية السورية، ولتحقيق ذلك قام الباحثان بجمع البيانات اللازمة عن عدد من المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2006-2010، وتحليلها إحصائياً، حيثً تم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في العائد على حقوق الملكية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر مخاطر الائتمان، مؤشر مخاطر السيولة، مؤشر مخاطر رأس المال. وأُختبر نموذج الدراسة ضمن السلسلة الزمنية والقطاعية لبيانات المصارف التجارية السورية من خلال النموذج الخطي للمتغيرات المستهدفة من قبل الدراسة، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر السيولة، وجود علاقة سلبية ضعيفة بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين العائد

على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر رأس المال، وتناولت دراسة (حيدر، وأخرون، 2017) بالتحليل أثر المخاطر الرأسمالية ومخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل في كفاية رأس المال في مصرف بيبلوس خلال الفترة 2009–2014، ومن خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط، أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الرأسمالية ومخاطر الائتمان والسيولة وكفاية رأس المال من جهة، وعلاقة طردية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التشغيل وكفاية رأس المال.كما قام كل من (عمران وعبدالواحد، 2015) بتحليل أثر مخاطر السيولة والمخاطر الائتمانية والمخاطر الرأسمالية على درجة الأمان المصرفي بالمصرف التجاري السوري، وذلك باستخدام تحليل الانحدار، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي من جهة، وعلاقة عكسية بين المخاطر الرأسمالية والمخاطر الائتمانية مع درجة الأمان المصرفي. وذهب كل من (شاهين، وأخرون، 2011) في دراستهم إلى دراسة أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف التجارية الفلسطينية وعددها اثني عشر مصرف خلال الفترة 1997–2008، حيثُ تمّ تحليل البيانات لمتغيرات الدراسة المتمثلة في المخاطر الرأسمالية، مخاطر الائتمان، أسعار الفائدة، السيولة، ومخاطر العائد على الأصول، بأسلوب التحليل (Panel Data)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعلّ أبرزها وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من مخاطر السيولة والمخاطر الرأسمالية وتقلبات أسعار الفائدة والعائد على الأصول، في حين أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي والمخاطر الائتمانية.

وتناولت دراسة (Al-Tamim.K, Obeidat, S, 2013) أهم العوامل التي تحدد درجة كفاية رأس المال في المصارف التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة 2000–2008 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاية رأس المال في المصارف التجارية كل من مخاطر السيولة، ومعدل العائد على الأصول. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاية رأس المال في المصارف التجارية وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومخاطر سعر الفائدة، ووجود علاقة عكسية غير دالة إحصائياً بين درجة كفاية رأس المال في المصارف التجارية وكل من مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، ومعدل القوة الإيرادية.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 المخاطر الرأسمالية:

تواجه المصارف التجارية نتيجة قيامها بوظائفها العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، فالمخاطر المصرفية بشكل عام تعتبر من أكثر الموضوعات التي تشغل تفكير العاملين فيها والقائمين علي ادارتها، والتي تلقى اهتماماً واسعاً على المستويين المحلي والدولي، خاصةً خلال العقد المنصرم من الألفية وفي أعقاب الأزمات المالية والمصرفية. هذا يعني أنه من الضروري للمصرف قياس هذ المخاطر ومعرفة وحدودها وتأثيراتها، من أجل تحقيق معدل عائد مقبول يتناسب مع حجم استثماراته وأصوله.

ولعل من هذه المخاطر المخاطر الرأسمالية والتي يرجع وجودها إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، و بالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والمستثمرين والمقترضين وغيرهم من أصحاب المصالح

المختلفة (داود والعلي، 2017، 72)، لذا تهتم المصارف المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف التجارية، والذي يعتبر ضمان لحقوق المودعين والدائنين (رمضان و جودة، 1996، 285).

فمخاطر رأس المال هي تلك الدرجة التي يمكن أن تنخفض بها قيمة أصول المصرف قبل إلحاق الضرر بالمودعين، والدائنين، ويمكن قياسها من خلال نسبة تغطية حقوق الملكية للأصول الخطرة (ابوفخرة،154،1997).

1. معايير قياس المخاطر الرأسمالية:

– نسبة رأس المال إلى الأصول: تقيس هذه النسبة مدى مواجهة أية خسائر غير متوقعة قد يتكبدها المصرف وتكون ناتجة عن الاستثمار غير المجدي في الأصول، مما قد يعرضه لمشاكل في السيولة والعسر المالي، وتحسب وفق المعادلة التالية (هندي، 1996، 417)[1]:

نسبة رأس المال إلى الأصول = رأس المال / اجمالي الأصول

– نسبة رأس المال إلى القروض: تقيس هذه النسبة مقدار تغطية القروض المصرفية من رأس المال، حيثً تعد هذه النسبة مقياساً لهامش أمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض، وكلما ارتفعت النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المصرف في مواجهة المخاطر، وتحسب وفق المعادلة التالية (صباح، 2008، 42):

نسبة رأس المال إلى القروض = رأس المال / اجمالي القروض

– نسبة رأس المال إلى الودائع: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر الناجمة من نشاطاته، وكلما ارتفعت النسبة كلما دل ذلك على كفاءة

[1]– إلى جانب هذه الأنواع من المخاطر الرأسمالية، هناك أنواع أخرى، إلاّ أن الباحثان اكتفيا بعرض هذه النسب فقط كونها من متغيرات الدراسة.

المصرف على أمان أموال المودعين، وتحسب وفق المعادلة التالية (هندي، 1996، 424):

نسبة رأس المال إلى الودائع = رأس المال / اجمالي الودائع

2. العوامل المؤثرة على المخاطر:

توجد العديد من العوامل التي تؤثر في المخاطر بشكل عام ولعلّ أبرزها ما يلي (أبو خريص وتلالوة، 2014، ص98):

- التأثير الإيجابي للتطور التكنولوجي في قياس المخاطر المصرفية وإدارتها .
- القيود التي تفرضها البنوك المركزية على عمل المصارف التجارية، كتحديد نسبة السيولة القانونية وملاءمة رأس المال، وتكوين المخصصات لمواجهة الخسائر في القروض، وهذه تؤثر إيجاباً في المخاطر.
- ابتداع المصارف لأدوات التغطية المستقبلية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات، التي بدأت تعاني من الذبذبات في أسعار الصرف، غير أن هذه الأدوات تحمل في طياتها أنواعاً أخرى من المخاطر مثل: مخاطر التسعير، والمخاطر السياسية، ومخاطر سعر الفائدة.
- تأثير حجم الموجودات خارج الميزانية على مخاطر العمل المصرفي.
- التغير في البيئة التشغيلية.
- دوران الموظفين.

2.2. الربحية:

تسعى المصارف التجارية كغيرها من المؤسسات الاخرى إلى تعظيم الارباح وزيادة ثروتها ورفع قيمة أسهما في السوق المالي، كما تسعى أيضاً إلى تعظيم ثروة المساهمين وتحقيق أرباح ملائمة لا تقل عن أرباح المؤسسات الاخرى التي تتعرض لنفس درجة المخاطر (دييك،2015، ص17).

فالربحية هي العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، وتقاس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، أو من خلال العلاقة بين الارباح والاستثمارات (الموجودات أو حقوق الملكية) التي ساهمت في تحقيقها (عقل،1989، ص42).

1. العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية:

هناك العديد من العوامل التي تؤصر على تحقيق أهداف المصارف التحارية في تعظيم الربحية، هذه العوامل قد تكون خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة، ومن أبرز هذه العوامل (السياسية، الاقتصادية، التشريعات القانونية، السياسات النقدية، الثقافة السائدة بالمجتع، المنافسة، وأسعار الفائدة)، أو عوامل داخلية تتعلق بالمصارف كـــ(حقوق الملكية، السيولة، كفاءة ادارة المصرف، حجم المصرف، وحجم الودائع) (دييك،2015، ص22).

2. معايير قياس الربحية:

يعتبر قياس نسب الربحية لدى المصارف التجارية مؤشراً مهماً على أدائها، حيث تساعد هذه النسب المهتمين بأداء المصارف من اقرار ما يرونه مناسباً في التعامل معها، ويتم احتساب الربحية لدى المصارف التجارية حسب النسب أو المعددلات التالية (دييك، 2015، ص22)[1]:

– معدل العائد على الأصول (ROA) : يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا

1– إلى جانب هذه النسب والمعدلات، هناك العديد من النسب الاخرى، إلاّ أن الباحثان اكتفيا بعرض هذه النسب فقط كونها، من متغيرات الدراسة.

التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية (الكور، الفيومي، 2007، 92). ويحسب وفق المعادلة التالية (هندي، 2003، 103):

العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الأصول

– معدل العائد على حقوق الملكية: (ROE) يقيس هذا المعدل مدى فاعلية الإدارة في استخدام أموال الملكية، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التمويلية. ويحسب وفق المعادلة التالية (فردان، 2009، 158):

العائد على حقوق الملكية (ROE)=صافي الربح بعد الضريبة/اجمالي حقوق الملكية

– معدل العائد على الودائع (ROD) : ويقيس هذا المعدل مدى فاعلية الإدارة في استخدام أموال الغير، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يدل على قدرة المصرف على المنافسة للحصول على أموال ويمكن اعتباره كثمن جذب الودائع (Bashir,1999,11). ويحسب وفق المعادلة التالية:

العائد على الودائع (ROD) = صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الودائع

2.3. العلاقة بين الربحية والمخاطر المصرفية:

يتمحور جُلّ أداء أي مؤسسة مالية وخاصةً المصرفية منها، على بعدين أساسيين، هما: العائد، والمخاطرة؛ حيث يكون أداء المصرف جيداً في الحالة التي تكون فيها ربحيته أكبر ما يمكن، ومخاطره أقل ما يمكن، إلاّ أن العائد المرتفع غالباً ما يرافقه مخاطر مرتفعة، وهنا يبرز دور إدارة المصرف في الموازنة والموائمة بينهذين المتغيرين (العائد والمخاطر)؛ ولذلك تأخذ المصارف التجارية بعين الاعتبار الموازنة

بين جوانب السيولة والأمان والربحية عند اتخاذها لأي قرار استثماري، وعند تحديدها لهيكل المطلوبات والموجودات للمصرف)غانم،2000،2.)

3. الإطار التحليلي للدراسة

1.3 تحليل متغيرات الدراسة

1. تحليل المخاطر الرأسمالية:

1. نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول:

جدول (1) نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول

المصرف	السنوات								المتوسط
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الصحارى	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.05	0.02
الجمهورية	0.02	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05

– الجدول من اعداد الباحثان.

يتضح من خلال دراسة وتحليل الجدول رقم (1) المتعلق بتحديد نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة، أن أعلى معدل تحقق لمصرف الجمهورية كان سنة 2009 إلى 2015 وبنسبة 5%، أما أقل معدل تم تحقيقه كان في سنة 2008 وبنسبة 2%، وبمتوسط عام خلال فترة الدراسة يقدر بنسبة 5%.

أما فيما يتعلق بمصرف الصحارى فقد تحققت أعلى نسبة سنة 2015 وبنسبة 5%، أما أقل نسبة تحققت عند السنوات 2008 إلى 2014 وبنسبة 2%، أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت كذلك معدلات مستقرة وبمتوسط خلال فترة الدراسة قُدر بنسبة 2%.

كما يلاحظ أيضاً من الجدول رقم (1) أن مصرف الجمهورية كان متفوقاً بفارق عن مصرف الصحاري في أغلب سنوات الدراسة مما يعطي دلالة واضحة على أصول وأنشطة مصرف الجمهورية من تمويله من رأس المال لكي يتحاشي

المديونية لدى الغير وانعكاساتها على تمويل هذه الأنشطة في حالة تعرض المصرف إلى مخاطر عدم القدرة على السداد.

2. رأس المال إلى إجمالي القروض:

جدول (2) نسبة رأس المال إلى إجمالي القروض

المصرف	السنوات								المتوسط
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الصحارى	0.22	0.25	0.27	0.30	0.28	0.27	0.29	-4.08	0.27-
الجمهورية	0.18	0.25	0.25	0.29	0.26	0.20	0.20	0.19	0.23

- الجدول من اعداد الباحثان.

من خلال دراسة وتحليل الجدول رقم (2) المتعلق بتحديد نسبة رأس المال إلى إجمالي القروض خلال فترة الدراسة، يتضح أن أعلى معدل تحقق لمصرف الجمهورية كان في سنة 2011 وبنسبة بلغت 29%، أما أقل معدل فقد تم تحقيقه عند سنة 2008 وبنسبة 18%، أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت معدلات مستقرة، وبمتوسط عام خلال فترة الدراسة قُدر بنسبة 23%.

أما فيما يتعلق بمصرف الصحارى فقد تحققت أعلى نسبة سنة 2011 وبنسبة بلغت 30%، أما أقل نسبة فكانت في سنة 2015 وبنسبة بلغت -4.08% أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت معدلات كذلك مستقرة وبمتوسط خلال فترة الدراسة يقدر بنسبة -27%.

وتجدر الإشارة هنا أنه بالنسبة لأموال المودعين، ففي حالة أي انخفاض بالمؤشر المذكور يعد مخاطرة بالنسبة للمصرف وتهديداً بالنسبة للمودعين من ناحية أموالهم المودعة وهذا ما نجده بالنسبة لمصرف الصحارى.

3. رأس المال إلى إجمالي الودائع:

جدول (3) نسبة رأس المال إلى الودائع

المصرف	السنوات								المتوسط
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الصحارى	0.04	0.04	0.05	0.05	0.04	0.04	0.05	0.05	0.04
الجمهورية	0.02	0.06	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05

– الجدول من اعداد الباحثان.

يتضح من خلال دراسة وتحليل الجدول رقم (3) المتعلق بتحديد نسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة، أن أعلى معدل تحقق لمصرف الجمهورية كان سنة 2009 وبنسبة بلغت 6% أما أقل معدل فقد تم تحقيقه عند سنة 2008 وبنسبة 2%، أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت معدلات مستقرة بمتوسط عام بلغ 5%، أما فيما يتعلق بمصرف الصحارى فقد تحققت أعلى نسبة سنة 2015 وبنسبة 5%، أما أقل نسبة فتحققت عند السنوات 2008 إلى 2013 وبنسبة 2%، أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت معدلات مستقرة أيضاً وبمتوسط قُدر بنسبة 2%.

من خلال تحليل الجدول رقم (3) أيضاً يتضح كذلك أن سياسة مصرف الجمهورية قائمة على تأمين ودائع زبائنه من رأسماله الممتلك وذلك تحاشياً لأي أزمات قد يتعرض لها المصرف نتيجة ممارسة أنشطته المتنوعة، أما بخصوص مصرف الصحارى فكان أهم ما يميزه عن مصرف الجمهورية أنه أقل تفاوتاً في المدة ما يعطي دلالة واضحة الثبات النسبي في تأمينه، خلال فترة الدراسة مع وجود حالات بين ارتفاع وانخفاض والعكس صحيح لودائع الآخرين وفق سياسات احترازية تجنباً لأي تغييرات مفاجئة قد يتعرض لها المصرف بشكل خاص والقطاع المصرفي والمالي بشكل عام.

2. تحليل الربحية المصرفية:

1. معدل العائد على الأصول:

جدول (4) معدل العائد على الأصول

المصرف	السنوات								المتوسط
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الصحارى	0.003	0.001	0.001	0.004-	0.002-	0.002	0.002	0.001-	0.00
الجمهورية	0.005	0.007	0.006	0.004	0.005	0.003	0.002	0.00	0.004

الجدول من اعداد الباحثان.

يتضح من خلال دراسة وتحليل الجدول رقم (4) المتعلق بتحديد العائد على الأصول خلال فترة الدراسة، يتضح أن أعلى معدل للعائد على الأصول تحقق لمصرف الجمهورية كان في سنة 2009 وبنسبة قُدرت بـــ0.7%، أما أقل معدل للعائد على الأصول فقد تم تحقيقه لمصرف الصحارى عند سنة 2011 وبنسبة قُدرت بـــ-0.4%، أما بقية سنوات الدراسة فقد حققت معدلات متذبذبة، ومنخفضة أكثر في مصرف الصحارى عن مصرف الجمهورية، وبمتوسط عام خلال فترة الدراسة لكل من مصرف الجمهورية ومصرف الصحارى على التوالي قُدر بـــ0.4% - 0.0%،

2. معدل العائد على حقوق الملكية:

جدول رقم (5) معدل العائد على حقوق الملكية

المصرف	السنوات								المتوسط
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الصحارى	0.15	0.05	0.06	0.17-	0.07-	0.09	0.10	0.02-	0.03
الجمهورية	0.22	0.14	0.14	0.08	0.10	0.07	0.04	0.01	0.10

الجدول من اعداد الباحثان.

يتضح من بيانات الجدول السابق رقم (5)، أن معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الصحارى قد شهد انخفاضاً خلال السنتين 2011-2012، حيث انخفض معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الصحارى بنسبة سالبة سنة 2012

إلى −0.7%، ثم عاود هذا المعدل ارتفاعه خلال سنة 2013 حتى وصل أقصي معدل له في سنة 2014، حيث بلغ 10% وبمتوسط خلال فترة الدراسة يقدر بـــ 0.3%، وبمقارنة مصرف الجمهورية له يتضح أن أقل معدل للعائد قد تحقق في سنة 2015 وبلغ حوالي 1%، وأن أعلى معدل للعائد على حقوق الملكية تحقق في السنة الأولى من الدراسة 2008 وبلغ 22%، أما بقية السنوات فقد حققت عوائد متفاوتة، وإن كان أغلبها في حالة تنازل مستمر، وبمتوسط يقدر بـــــ 10% خلال فترة الدراسة، وهذا الانخفاض قد يمكن أن يكون نتيجة لأحد أو كل الأسباب الآتية، تراكم الديون المستحقة على الغير أثر بشكل كبير على أداء حقوق الملكية، وكذلك ارتفاع قيمة المصروفات، إلى جانب إلغاء نسبة الفائدة على الودائع.

3. معدل العائد على الودائع:

جدول رقم (6) معدل العائد على الودائع

المصرف	السنوات								المتوسط
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الصحارى	0.01	0.002	0.003	−0.008	−0.003	0.003	0.005	−0.001	0.001
الجمهورية	0.007	0.010	0.008	0.005	0.006	0.004	0.003	0.00	0.005

– الجدول من إعداد الباحثان.

يبين الجدول رقم (6) أن أعلى معدل للعائد الاستثماري للودائع تحقق سنة 2009 لمصرف الجمهورية وبنسبة 1% من قيمة الودائع، أما أقل معدل للعائد الاستثماري على الودائع، لمصرف الجمهورية فقد تم تحقيقه عن سنة 2015 وبنسبة 0% من قيمة الودائع، أما بقية السنوات فقد حققت معدلات متفاوتة وبمتوسط خلال فترة الدراسة يقدر بنسبة0.5%، وإن كان أغلبها في حالة تنازل مستمر، إلاّ أن انخفاض سعر الفائدة الممنوحة وانعدامها للودائع أثر بشكل مباشر على عائد الودائع،

وبمقارنة عائد الودائع لمصرف الصحارى يتضح أنه أكثر انخفاضاً – نسبياً – مقارنةً بمصرف الجمهورية، فقد بلغت نسبة العائد إلى إجمالي الودائع مابين -0.8% كحد أدنى، في سنة 2011، إلى نسبة 0.5% في سنة 2014 كحد أقصى وبمتوسط خلال فترة الدراسة قُدر بنسبة 0.1%.

2. اختبار ملائمة نموذج الدراسة:

بداية وقبل الشروع في اختبار فرضيات الدراسة، وحتى يمكن الوثوق بنتيجة الانحدار للنماذج الاقتصادية وقدرتها التفسيرية للعلاقات التي تجمع بين متغيراتها، يفترض التحقق من شروط وفرضيات معلمات الانحدار، لضمان وجودة العلاقة الخطية بين المتغيرات الدراسية.

مدى توفر خاصية التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة:

جدول رقم (7) نتائج اختبار (K-S) للتوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة لمصرف الصحارى

المتغير	رمز المتغير	Prob	Ho: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي
العائد على الأصول	ROA	0.765	√
العائد على حقوق الملكية		0.831	√
العائد على الودائع		0.172	√
نسبة رأس المال إلى الأصول	A	0.358	√
نسبة رأس المال إلى القروض	W	0.408	√
نسبة رأس المال إلى الودائع	D	0.366	√

– الجدول من اعداد الباحثان.

جدول رقم (8) نتائج اختبار (K-S) للتوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة لمصرف الجمهورية

المتغير	رمز المتغير	Prob	Ho: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي
العائد على الأصول	ROA1	0.974	√
العائد على حقوق الملكية	ROE1	0.995	√
العائد على الودائع	ROD1	1.000	√
نسبة رأس المال إلى الأصول	A1	0.223	√
نسبة رأس المال إلى القروض	W1	0.617	√
نسبة رأس المال إلى الودائع	D1	0.652	√

– الجدول من إعداد الباحثان.

تم إجراء اختبارKolomogorov Smirnov (K-S) والتي أشارت نتائجه أن قيم p لمتغيرات الدراسة أكبر من 0.05 وفق الموضحة بالجدولين (8–7) إلى أن جميع متغيرات الدراسة تتبع خاصية التوزيع الطبيعي حسب هذا الاختبار.

3. اختبار فرضيات الدراسة:

النموذج القياسي المستخدم لاختبار فرضية الدراسة:

بالرجوع إلى الدراسات السابقة وبالاستناد على عدد من النماذج المنشورة في الدوريات حول قياس أثر التغير في المخاطر الرأسمالية على الربحية المصرفية، يتضح أنها تضمنت عدداً من العوامل والمتغيرات المؤثرة في هذه العلاقة، واستناداً إلى هذه الدراسات تمّ تكوين نموذج هذه الدراسة وذلك على غرار ما قام به كل من (نوري، سعيد، 2017)، ببناء نموذج لفحص وتحديد العوامل المؤثرة على الكفاءة العامة لمصرفي الأردن والقاهرة عمان، حيث هدفت الدراسة إلى قياس المخاطر الرأسمالية وأثرها على ربحية مصرفي الأردن والقاهرة عمان وتكونت عينة الدراسة من جميع مفردات المخاطر الرأسمالية كمتغير مستقل وعناصر الربحية للمصرفين

كمتغير تابع خلال الفترة من 2010 إلى 2014 وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام مقدر OLS وتوصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى أن مصرف القاهرة عمان كان أكثر خطورة من مصرف الأردن في مؤشرات المخاطرة الرأسمالية، وأن مصرف القاهرة عمان كان الأكثر تفوقاً في مؤشرات الربحية المصرفية قياساً بمصرف الأردن، ما يبين أن ذلك المصرف لديه سياسات ناجحة في إدارة وتوظيف الأموال التي يحصل عليها سواء تمثلت بالودائع أو إي مصدر تمويل آخر، وهو ما يعد بحد ذاته مؤشر إيجابياً في جذبه للودائع. لذا سيتكون النموذج القياسي من العناصر التي تعكسها المعادلة التالية:

$$\pi = \beta 0 + \sum \beta 1(xl) + \varepsilon \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 A + e1$$
$$ROE = \beta_0 + \beta_1 A + e2$$
$$3ROD = \beta_0 + \beta_1 A + e$$

$$ROA = \beta_0 + \beta_2 W + e4$$
$$ROE = \beta_0 + \beta_2 W + e5$$
$$ROD = \beta_0 + \beta_2 W + e6$$

$$D + e7_3 ROA = \beta_0 + \beta$$
$$D + e8_3 ROE = \beta_0 + \beta$$
$$D + e9_3 ROD = \beta_0 + \beta$$

حيثُ يمثل كل من:

π: الربحية المصرفية

$\beta 0$: المقطع الثابت للنموذج

$\beta 1, \beta 2, \beta 3$: معاملات ميل الانحدار(حساسية أثر المخاطر الرأسمالية تجاه الربحية المصرفية)

(A): يعبر عن أثر نسبة رأس المال إلى الأصول ويستخرج بقسمة رأس المال على إجمالي الأصول

(W): يعبر عن أثر معدل نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض ويستخرج بقسمة صافي رأس المال إلى القروض

(D): يعبر عن أثر معدل نسبة رأس المال إلى الودائع ويستخرج بقسمة صافي رأس المال إلى الودائع

(ε): الخطأ العشوائي

أولا: اختبار الفرضيات: الأولى والثانية والثالثة:

H_{O1}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى الأصول) على معدل العائد على الأصول لمصرفي الجمهورية والصحارى.

H_{O2}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى الأصول) على معدل العائد على حقوق الملكية لمصرفي الجهورية والصحارى.

H_{O3}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى الأصول) على معدل العائد على الودائع لمصرفي الجمهورية والصحارى.

من خلال الإدخال المتتابع للمتغيرات المستقلة والمتمثلة في نسبة رأس المال إلى الأصول (المخاطر الرأسمالية) لاختبار الفرضية الأولى على معدل العائد على الأصول، والفرضية الثانية على معدل العائد على حقوق الملكية، والفرضية الثالثة على معدل العائد على الودائع، ومن خلال نتائج تنفيذ الانحدار الموضحة في الجدول رقم (9) تشير نتائج نسبة رأس المال إلى الأصول لمصرف الصحارى أنها ذات دلالة

إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% وله تأثير موجب على متغير معدل العائد على الأصول لمصرف الصحاري، كما يوضح معامل التحديد معدل نسبة رأس المال إلى الأصول لمصرف الصحاري أن حوالي 44.7% من الربحية المصرفية (معدل العائد على الأصول)، أما بالنسبة لنموذج معدل نسبة رأس المال إلى الأصول لمصرف الجمهورية يتضح أنه متغير و لا يتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، وبالتالي كان تأثير معدل نسبة رأس المال إلى الأصول لمصرف الجمهورية أقل تأثيراً من معدل نسبة رأس المال إلى الأصول لمصرف الصحارى والذي يفسر حوالي 1.9% عند مستوي معنوية أكبر من 5%، وليس له أثر موجب على الأداء العام للمصرف (معدل العائد على الأصول)، كما تشير نتائج معدل نسبة رأس المال على الأصول لمصرف الصحارى أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% ولها تأثير موجب على متغير معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الصحارى، كما يوضح معامل التحديد معدل نسبة رأس المال إلى الأصول لمصرف الصحاري أن حوالي 54.9% من الأداء العام، أما بالنسبة لنموذج معدل نسبة رأس المال إلى الأصول لمصرف الجمهورية فيتضح أنه متغير يتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% ويفسر حوالي 48.9% عند مستوي معنوية أكبر من 5% وله أثر موجب على الربحية المصرفية، أما نتائج معدل نسبة رأس المال إلى الأصول لمصرف الصحارى فبينت أنه لا يتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% وله تأثير موجب ضعيف على متغير معدل العائد على الودائع لمصرف الصحاري، كما وضح معامل التحديد معدل نسبة رأس المال إلى الأصول لمصرف الصحاري أن حوالي 13% من الربحية المصرفية، كذلك بالنسبة لنموذج معدل نسبة رأس المال على الأصول لمصرف الجمهورية يتضح أنه متغير لا يتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% وبالتالي كان تأثير معدل نسبة

رأس المال إلى الأصول لمصرف الجمهورية أقل تأثيراً من معدل نسبة رأس المال إلى الأصول لمصرف الصحارى والذي يفسر حوالي 2.3% عند مستوي معنوية أكبر من 5% وليس له أثر موجب على معدل العائد على الودائع للمصرف، والموضحة في الجدول رقم (9) التالي:

جدول (9) معنوية متغيرات نماذج اختبار الفرضية الاولي والثانية والثالثة

نماذج انحدار الفرضيات الاولى والثانية والثالثة	$ROA = \beta_0 + \beta_1 A + e1$ $ROE = \beta_0 + \beta_2 A + e2$ $3A + e_3 ROD = \beta_0 + \beta$ مصرف الصحارى			$ROA1 = \beta_0 + \beta_1 A1 + e1$ $ROE1 = \beta_0 + \beta_2 A1 + e2$ $3A1 + e_3 ROD1 = \beta_0 + \beta$ مصرف الجمهورية		
المتغير التابع	ROA	ROE	ROD	ROA1	ROE1	ROD1
المتغيرات المستقلة	A	A	A	A	A	A
Constant	0.004 (2.759) ((0.033))	0.093 (3.278) ((0.017))	0.011 (1.169) ((0.287))	0.004 (1.270) ((0.251))	0.090 (3.463) ((0.013))	0.006 (1.287) ((0.245))
(نسبة رأس المال إلي الأصول) A	0.093 (−2.201) ((0.070))	2.364 (−2.703) ((0.035))	0.275 (−0.949) ((0.379))	0.091 (−0.338) ((0.747))	1.904 (−0.699) ((0.054))	0124 (−0.374) ((0.721))
$\%R^2$	44.7	54.9	13	1.9	48.9	2.3
T	0.07	0.035	0.379	0.747	0.054	0.721

– القيمة من غير الأقواس تشير إلىβ والقيمة بين () تشير إلى T ritio والقيمة بين (()) تشير إلى الاحتمال

كما تبين النتائج الواردة في الجدول رقم (9) أيضاً أن قيمة (t) للنموذجين الأول والثاني لمصرف الصحاري ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، وعليه رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب لنسبة رأس المال إلى الأصول على كلٍ من (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية)، أما قيمة (t) للنموذج الثالث فليست ذات دلالة

إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، وعليه تُقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر موجب لنسبة رأس المال إلى الأصول على معدل العائد للودائع لمصرف الصحارى، كذلك وبمقارنة النتائج الواردة في الجدول رقم (9) يتضح أن قيمة (t) للنموذج الثاني لمصرف الجمهورية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، وعليه تُرفض فرضية العدم وتُقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب لنسبة رأس المال إلى معدل العائد على حقوق الملكية، أما قيمة (t) للنموذجين الأول والثالث ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، وعليه تُقبل فرضية العدم وتُرفض الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر موجب لنسبة رأس المال إلى الأصول على كلٍ من (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد للودائع لمصرف الجمهورية)، وعليه يتضح أن المخاطر الرأسمالية لمصرف الجمهورية تؤثر مجتمعة على الربحية المصرفية، وهي ذات تأثير موجب على ربحية المصرف، أما وهي منفرده فإن تأثيرها ضعيف على ربحية المصرف.

ثانياً اختبار الفرضيات: الرابعة والخامسة والسادسة:

H_{O4}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى القروض) على معدل العائد على الأصول لمصرفي الجمهورية والصحارى.

H_{O5}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى القروض) على معدل العائد على حقوق الملكية لمصرفي الجهورية والصحارى.

H_{O6}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى القروض) على معدل العائد على الودائع لمصرفي الجمهورية والصحارى.

من خلال الإدخال المتتابع للمتغيرات المستقلة والمتمثلة في نسبة رأس المال إلى القروض (المخاطر الرأسمالية) لاختبار الفرضية الرابعة على معدل العائد على الأصول، والفرضية الخامسة على معدل العائد على حقوق الملكية، والفرضية السادسة على معدل العائد على الودائع، ومن خلال نتائج تنفيذ الانحدار الموضحة في الجدول رقم (10)، تشير نتائج نسبة رأس المال إلى القروض لمصرف الصحارى بأنهم لا يتمتعون بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، وبالتالي يكون تأثير معدل نسبة رأس المال إلى القروض ونسب الربحية ككل لمصرف الصحارى أقل تأثيراً من معدل نسبة رأس المال إلى القروض لمصرف الجمهورية، والذي يفسر على التوالي حوالي 8.2، 5.9، 1.6% عند مستوي معنوية أكبر من 5%، وله أثر موجب ضعيف على الربحية المصرفية، أما بالنسبة لنموذج معدل نسبة رأس المال إلى القروض لمصرف الجمهورية فيتضح أن المتغيرين الأول والثالث لا يتمتعان بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% وبالتالي كان تأثير معدل نسبة رأس المال إلى القروض لمصرف الجمهورية أقل تأثيراً، كذلك من معدل نسبة رأس المال إلى القروض لمصرف الصحاري والذي يفسر على التوالي حوالي 1.9%، 2.3% عند مستوي معنوية أكبر من 5%، وليس له أثر موجب على الربحية المصرفية (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الودائع)، كما تشير نتائج معدل نسبة رأس المال إلى القروض لمصرف الجمهورية أنه ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، وله تأثير موجب على متغير معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية، كما يوضح معامل التحديد معدل نسبة رأس المال إلى القروض

لمصرف الجمهورية أن حوالي 48.9% من الربحية المصرفية (معدل العائد على حقوق الملكية)، والموضحة في الجدول رقم (10)

جدول رقم (10) معنوية متغيرات نماذج اختبار

الفرضيات الرابعة والخامسة والسادسة

$ROA1 = \beta_0 + \beta_1 A1 + e1$ $ROE1 = \beta_0 + \beta_2 A1 + e2$ $3A1 + e_3 ROD1 = \beta_0 + \beta$			$ROA = \beta_0 + \beta_1 A + e1$ $ROE = \beta_0 + \beta_2 A + e2$ $3A + e_3 ROD = \beta_0 + \beta$ مصرف الصحارى			نماذج انحدار الفرضيات: الرابعة والخامسة والسادسة
ROD1	ROE1	ROA1	ROD	ROE	ROA	المتغير التابع
W	W	W	W	W	W	المتغيرات المستقلة
0.006 (1.287) ((0.245))	0.090 (3.463) ((0.013))	0.004 (1.270) ((0.251))	0.005 (0.229) ((0.767))	0.560 (0.426) ((0.685))	0.002 (0.397) ((0.767))	Constant
0124 (−0.374) ((0.721))	1.904 (−0.699) ((0.054))	0.091 (−0.338) ((0.747))	0.019 (0.311) ((0.767))	0.223 (0.615) ((0.561))	0.008 (0.731) ((0.492))	(نسبة رأس المال إلي القروض) W
2.3	48.9	1.9	1.6	5.9	8.2	$\%R^2$
0.721	0.054	0.747	0.767	0.561	0.492	t

– القيمة من غير الأقواس تشير إلىβ والقيمة بين () تشير إلى T ritio والقيمة بين (()) تشير إلى الاحتمال

وتبين النتائج الواردة في الجدول رقم (10) أيضاً أن قيمة (t) للنماذج الأول والثاني والثالث لمصرف الصحاري ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% وعليه تُقبل فرضية العدم وتُرفض الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب لنسبة رأس المال إلى القروض على كلٍ من (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الودائع)، كذلك وبمقارنة النتائج الواردة في الجدول رقم (10) يتضح أن قيمة (t) للنموذج الثاني

لمصرف الجمهورية كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، وعليه تُرفض فرضية العدم وتُقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب لنسبة رأس المال إلى القروض على معدل العائد على حقوق الملكية، أما قيمة (t) للنموذجين الأول والثالث ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، وعليه تُقبل فرضية العدم وتُرفض الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر موجب لنسبة رأس المال إلى القروض على كلٍ من (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد للودائع لمصرف الجمهورية).

ثالثاً: اختبار الفرضيات: السابعة والثامنة والتاسعة:

H_{O7}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى الودائع) على معدل العائد على الأصول لمصرفي الجمهورية والصحارى.

H_{O8}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى الودائع) على معدل العائد على حقوق الملكية لمصرفي الجهورية والصحارى.

H_{O9}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى الودائع) على معدل العائد على الودائع لمصرفي الجمهورية والصحارى.

من خلال الإدخال المتتابع للمتغيرات المستقلة والمتمثلة في نسبة رأس المال إلى الودائع (المخاطر الرأسمالية) لاختبار الفرضية السابعة على معدل العائد على الأصول، والفرضية الثامنة على معدل العائد على حقوق الملكية، والفرضية التاسعة معدل العائد على الودائع ومن خلال نتائج تنفيذ الانحدار الموضحة في الجدول رقم (11) حيث تشير نتائج نسبة رأس المال إلى الودائع لمصرف الصحارى أنهم لا

يتمتعون بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، وبالتالي كان تأثير معدل نسبة رأس المال إلى الودائع على نسب الربحية ككل لمصرف الصحارى أقل تأثيراً من معدل نسبة رأس المال إلى القروض لمصرف الجمهورية والذي يفسر على التوالي حوالي 4.2، 1.0، 0% عند مستوي معنوية أكبر من 5%، وله أثر موجب ضعيف على الربحية المصرفية، أما بالنسبة لنموذج معدل نسبة رأس المال إلى الودائع لمصرف الجمهورية فيتضح أن المتغيرين الأول والثالث لا يتمتعان بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، وبالتالي كان تأثير معدل نسبة رأس المال إلى الودائع لمصرف الجمهورية أقل تأثيراً من معدل نسبة رأس المال إلى الودائع لمصرف الصحاري والذي يفسر على التوالي حوالي 9%، 8.3% عند مستوي معنوية أكبر من 5%، وليس له أثر موجب على الربحية المصرفية (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الودائع)، كما تشير نتائج معدل نسبة رأس المال إلى الودائع لمصرف الجمهورية أنه ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، وله تأثير موجب على متغير معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية، كما يوضح معامل التحديد معدل نسبة رأس المال إلى الودائع لمصرف الجمهورية أن حوالي 56.6% من الأداء العام (معدل العائد على حقوق الملكية)، والموضحة في الجدول رقم (11) التالي:

جدول (11) معنوية متغيرات نماذج اختبار

الفرضيات السابعة والثامنة والتاسعة

$ROA1 = \beta_0 + \beta_1 A1 + e1$ $ROE1 = \beta_0 + \beta_2 A1 + e2$ $3A1 + e_3 ROD1 = \beta_0 + \beta$ مصرف الجمهورية			$ROA = \beta_0 + \beta_1 A + e1$ $ROE = \beta_0 + \beta_2 A + e2$ $3A + e_3 ROD = \beta_0 + \beta$ مصرف الصحارى			نماذج انحدار الفرضيات السابعة والثامنة والتاسعة
ROD1	ROE1	ROA1	ROD	ROE	ROA	المتغير التابع
D	D	D	D	D	D	المتغيرات المستقلة
0.005 (1.714) ((0.137))	0.079 (4.005) ((0.007))	0.004 (1.772) ((0.127))	غير مؤثر	0.181 (1.116) ((0.307))	0.007 (0.829) ((0.439))	Constant
0.086 (−0.736) ((0.490))	1.261 (−2.800) ((0.031))	0.033 (−0.769) ((0.471))	غير مؤثر	4.008 (−0.811) ((0.448))	0.146 (−512.) ((0.627))	(نسبة رأس المال إلي الودائع) D
8.3	56.6	9	0	10	4.2	$\%R^2$
0.490	0.031	0.471		0.448	0.627	t

– القيمة من غير الأقواس تشير إلىβ والقيمة بين () تشير إلى T ritio والقيمة بين ((())) تشير إلى الاحتمال

وتبين النتائج الواردة في الجدول رقم (11) أيضاً أن قيمة (t) للنماذج الأول والثاني والثالث لمصرف الصحاري ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، وعليه تُقبل فرضية العدم وتُرفض الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب لنسبة رأس المال إلى الودائع على كلٍ من (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الودائع)، كذلك وبمقارنة النتائج الواردة في الجدول رقم (11) يتضح أن قيمة (t) للنموذج الثاني لمصرف الجمهورية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، وعليه تُرفض فرضية العدم وتُقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب

لنسبة رأس المال إلى الودائع على معدل العائد على حقوق الملكية، أما قيمة (t) للنموذجين الأول والثالث ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، وعليه تُقبل فرضية العدم وتُرفض الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر موجب لنسبة رأس المال إلى الودائع على كلٍ من (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد للودائع لمصرف الجمهورية).

النتائج والتوصيات

النتائج:

هدفت الدراسة إلى تحليل واختبار أثر المخاطر الرأسمالية (نسبة رأس المال إلى الأصول، نسبة رأس المال إلى القروض، نسبة رأس المال إلى الودائع) لمصرفي الجمهورية والصحارى على الربحية المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها ما يلي:

1. مصرف الصحارى كان الأكثر خطورة من مصرف الجمهورية في مؤشرات المخاطرة الرأسمالية ما يعطي مؤشر ايجابياً للمصرف الأخير وذلك فيما سجله في مؤشرات المخاطرة الثلاث وبأعلى متوسط عام من المصرف الأول وهذا يعني قدرة المصرف في مواجهة المخاطر الرأسمالية فيما يمتلكه من رأس المال له القدرة على تغطية التزاماته من الودائع والاستثمارات وتمويل القروض دون أن يعرضه إلى عجز أو عسر في السيولة وهذا مؤشر الأمان للمودعين وانعكاس ذلك على المساهمين وقيمة المصرف.

2. مصرف الجمهورية كان أكثر تفوقاً في مؤشرات الربحية المصرفية قياساً بمصرف الصحارى؛ ما يوضح أن المصرف لديه سياسات ناجحة في إدارة وتوظيف الأموال التي يحصل عليها سواء تمثلت بالودائع أو إي مصدر تمويل وهذا يعد بحد ذاته مؤشر إيجابياً في جذبه للودائع.

بشكل عام وفي ضوء الفقرتين أعلاه يتضح أن مصرف الجمهورية كانت سياسته تهدف إلى التوظيف وتحقيق الأرباح وهو ما انعكس بالنهاية على حفظ سمعة المصرف تجاه المساهمين وأصحاب المصالح، قياساً بمصرف الصحارى الذي تهدف سياسته إلى التحفظ نوعاً ما تحاشياً لأي طارئ يتعرض له المصرف طيلة فترة الدراسة.

ولعلّ من أهم النتائج والتفسيرات التي تمّ التوصل إليها من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات ما يلي:

1. حققت المخاطر الرأسمالية المتمثل في نسبة رأس المال إلى الأصول مجتمعة تأثير معنوي وقوة تفسيرية معنوية على التوالي، ما نسبته لمصرف الصحارى (44%)، (54%) من الأداء العام (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية). ومصرف الجمهورية ما نسبته (48%) من الأداء العام للمصرف (معدل العائد على حقوق الملكية).

2. لم تحقق المخاطر الرأسمالية المتمثل في نسبة رأس المال إلى القروض مجتمعة تأثير معنوي وكانت القوة التفسيرية والمعنوية ضعيفة، لمصرف الصحارى من الربحية المصرفية (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية). أما مصرف الجمهورية فكان معنوياً وذات قوة تفسيرية مانسبته (48%) من الربحية المصرفية (معدل العائد على حقوق الملكية).

3. لم تحقق المخاطر الرأسمالية المتمثل في نسبة رأس المال إلي الودائع مجتمعة تأثير معنوي وكانت القوة التفسيرية والمعنوية ضعيفة، لمصرف الصحارى من الربحية المصرفية (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية). أما مصرف الجمهورية فكان معنوياً وذات قوة تفسيرية مانسبته (48%) من الأداء العام للمصرف (معدل العائد على حقوق الملكية).

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال اختبار فرضيات الدراسة توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة إعادة النظر في السياسات المتبعة من قبل إدارة المصرفين في كيفية التعامل مع رأسمالهما من حيث التوظيف الصحيح والمجدي لكي يكون ايجابياً ويصب في صالح المساهمين والمودعين على حد سواء.

2. تنويع مصادر التمويل والذي بعد من الضرورات التي لا يمكن الاستغناء عنها في ظل التطورات المتسارعة في حركة السوق سواء من حيث الأسواق المالية العالمية أو الأحداث الاقتصادية المتقلبة بين الحين والأخر وانعكاساتها على الاستثمارات الموجهة في مجال واحد دون تنويعه وهذا ما تنتهجه أغلب المصارف العالمية لكي تتحاشى أنواع المخاطر التي تتعرض لها وعلى وجوه الخصوص المخاطر الرأسمالية وبالتوافق مع المعايير التي وضعتها بازل.

المراجع

▪ أبو خريص، مولود، تلالوة، محمد (2014). أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، المعهد المصرفي الفلسطيني، المجلد 1، العدد 1، مارس 2014، فلسطين، رام الله.

▪ أبو فخره، نادية (1997). دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في المصارف التجارية المصرية دراسة تجريبية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد2، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

▪ الطراونة، مدحت (2004). أثر الرفع المالي في ربحية الشركات المساهمة، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، بنغازي، ليبيا.

▪ الكور، عزالدين مصطفي، ونضال الفيومي (2007). أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في ادارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 3، العدد 2.

▪ حيدر، ريما، وأخرون (2017). أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 2.

▪ خربوش، حسني، وآخرون (2004). العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 18، العدد 2.

▪ داود، محمد بدر، العلي، أحمد (2017)، أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 23.

▪ دييك، هاني أحمد (2015). العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية المصارف التجارية المحلية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين.

▪ راغب الغصين، العلي أحمد (2010). أثر المخاطرة المالية على تقييم أداء المصارف دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السوري"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 4، العدد 1.

▪ رمضان، زياد سليم، جودة، محفوظ احمد (1996)، إدارة البنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن

▪ شاهين، وآخرون (2011). أثر إدارة المخاطر على درجة الامان في الجهاز المصرفي الفلسطيني 1987–2008، مجلة جامعة الأقصى، المجلد 15، العدد 1.

▪ صباح، بهيه مصباح (2008). العوامل المؤثرة غلى ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم ادارة اعمال، غزة، فلسطين.

▪ عبدالواحد، عمران (2015). تأثير مخاطر إدارة (السيولة – الائتمان – رأس المال) على درجة الأمان المصرفي دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني خلال الفترة (2004–2010)، مجلة الأقصى، فلسطين، العدد 30.

▪ عقل، مفلح (1989). مقدمة في الادارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن.

▪ غانم، مروان أحمد، (2002)، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية، مجلة دراسات، عمان، الأردن، العدد 35

▪ فردان، نصر حمود (2009). أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن.

▪ نوري، كرار، سعيد، بلال (2017). استخدام مؤشرات مخاطرة رأس المال في تقييه الربحية المصرفية دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الأردن والقاهرة عمان، مجلة جامعة بابل، كلية العلوم المصرفية والتطبيقية، المجلد 25، العدد 1.

▪ هندي، منير إبراهيم (2003). الادارة المالية محل تخليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الخامسة، الاسكندرية، مصر.

▪ هندي، منيرإبراهيم (1996). ادارة المصارف التجارية – مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، مصر.

PERIODICALS:

- Al-TAMIM.K, OBEIDAT.S, (2013) - Determinants of Capital Adequacy in Commercial Banks of Jordan an Empirical Study, International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, Vol. 2, No. 4

- Bashir Abdel-Hameed M.(1999). Risk and Profitability Measures in Islamic Banks: The Case of To Sudanese Banks. Islamic Economic Studies, Vol. 6, No. 2, May